



عقد مقاولة

* * * *

أ. د. ناصر بن طيبة (سعال / كاترين) من أخطار السيل (مرحلة الأولى)

بِالْأَمْرِ الْمُبَاشِرِ

٢٠٢٤/٦٨ رقم العقد: ٢٠٢٥/٢٠٢٥

أنه في يوم الاثنين الموافق : ١٥ / ٧ / ٢٠٢٤

١٢، هذا العقد بين كل من :-

المسنة العامة للطرق والكباري

من مثلاً السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

— بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

١٥١ طریق النصر مدینۃ نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري"

ويمثلها السيد / علي حسن عياد

صفته / الرئيس التنفيذي

- صفتة / أيس، قطاع دراسة العطاءات والتصميم (بالتفوض المرفق)

٢٦٥٠٦١٤٠١٠٢٠٠٧ / ملائكة،

٢٠٠-٥٨٦-٠٢٥ / ة ض ها

أوساط ضيائـ / الشـكات المـساهمـة بالـقاـهـرة

٤٧-٤٢٠-٠٠-٠٠ / رقم / خاص - ماف

١٦٠ - القاهرة - مدينة نصر - معهد النقل - ملحة، طيبة النص

ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

مکالمہ حضرت مسیح

التمهيد

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد "أعمال تأمين طريق (سعال / كاترين) من أخطار السيول (مرحلة الأولى) (بالأمر المباشر)" ، إلى "الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري" بتكلفة تقديره ٩٩٩,٨٩٦ جنية فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة وتسعون ألف وثمانمائة ستة وتسعون جنيها لا غير على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمه الموحدة للطرق ولما كان المالك يرغب في تنفيذ أعمال تأمين طريق (سعال / كاترين) من أخطار السيول (مرحلة الأولى) (بالأمر المباشر) . على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة اللجان المشكله لها الغرض . ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعماله وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد وثائقه ، وهى الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بذلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد اطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائل المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي تخضع لها هذا العقد.

ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقرن بقول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاببات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتعمماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال تأمين طريق (سعال / كاترين) من أخطار السيول (مرحلة الأولى) (بالأمر المباشر) . طبقاً للمواصفات والكميات والاسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وقيمة إجمالية مقدارها ٩٩٩,٨٩٦ جنية فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة ستة وتسعون جنيها لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط وتوافق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية ويتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفواتح التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "الشركة القابضة لمشروعات الطرق والكباري" بتنفيذ الأعمال المسند إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٤) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموضع التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 12 MD2417800012 بمبلغ ٩٩٩,٥٤٥ جنية (فقط وقدره تسعمائة تسعة وتسعون ألف وخمسمائة خمسة واربعون جنيهاً لا غير) صادر من بنك أبوظبي التجاري صادر بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٢٤ وساري حتى ٢٥/١٢/٢٠٢٤ . وهي قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتياز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل القيد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٣٤) بنص قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى إذا كان سبب الاستحقاق بدون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الأخلاقيات التي تبرمها الجهات الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستعدة خارج نطاق المعايير لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدة عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وتطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومتانتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحالية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتحتاج مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل حسابات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

البند العادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في اتلاف أي شيء يلزم باعادة الحال إلى ما كان عليه والا سيقوم الطرف الأول بصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصاريف الإدارية الازمة .



الإسم
المرسل



العدد الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة، مع الالتزام بالقواعد والأدلة المنصوص عليها في ذلك الشأن، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازم للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول.

العدد الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عاملية أو أحدي الآلهة وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

العدد الرابع عشر

يلزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللحنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول
وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبيها بالموقع ومن استشاري الجهة .

العدد الخامس عشر

يلزم الطرف الثاني باخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم
الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول باخلاء الموقع على حساب
الطرف الثاني خصما من تامينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصروف الإداري اللازم .

البند السادس عشر

البند السادس عشر
أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهم،
وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية،
وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد
بطفاطمات مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة
ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

العدد السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

لا يجوز للطرف الأعلى أن يترنّح - **البند الثامن عشر**
تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٩٤٨) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

العدد التاسع عشر

البند التاسع عشر
 فيما لم يرد به متن في
 للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%)
 بالنسبة لكن ينـد بـدات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى
 تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة
 المختصة ووجود الاعتنـاد المـالـي الـلازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر
 ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر
 ذلك بالقدر الذي يتـابـب وـحـجم الـزيـادـة أو النـقص .

العدد العشرون

المند العشرون
 تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد
 قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما تقتضي سدادها ، ودون أن يكون
 له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .
 ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على
 القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ م .

Q71
Lew



البند الحادي والعشرون
يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل
لمدة عام لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ التسلیم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك
طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون احتلال بمدة
الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء
الأعمال سليمة اثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم
بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف
الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الثاني والعشرون
تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ
من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد

البند الثالث العشرون
يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة
على ما جاء بينهما هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول
بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

الطرف الثاني

الشركة القابضة لمشروعات الطرق والجباري

التوقيع ()

السيد / محمد لطفى عبد المajeed

رئيس قطاع دراسة العطاءات والتصميم (بالتفويض المرفق)

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والجباري

التوقيع ()

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والجباري

